دور استقلالية مراقب الامتثال في العمل المصرفي العراقي*

The role of the independence of the compliance observer in the Iraqi banking business

الباحث: يوسف فوزي ضاري العجيلي
الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد

أ.م. د أيسر ياسين فهد
الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٧/١٧
تاريخ النشر:٢٠٢٣/٣/٣٠

المستخلص:

يهدف البحث الى دور الاستقلالية في اعداد التقارير دون ضغوط ورفع التقارير الى مجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي وتحديد وتقم مخاطر عدم الامتثال إذ ان كتابة التقارير بحيادية يعزز من فاعلية العمل المصرفي وتجنب المخاطر، إذ يعد مراقب الامتثال حلقة وصل بين المصارف والبنك المركزي العراقي لمتابعة ومراقبة الأنشطة المصرفية والحد من المخاطر التي تواجه المصارف ان اهم نتائج البحث استقلالية مراقب الامتثال لها دور في التزام المصارف العراقية بالقوانين والتعليمات والمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن ظاهرة غسل الأموال.

الكلمات المفتاحية (الامتثال المصرفي، الاستقلالية الامتثال)

Abstract:

The research aims at the role of independence in preparing reports without pressure and submitting reports to the Board of Directors and the Central Bank of Iraq and identifying and assessing the risks of non-compliance, as writing reports impartially enhances the effectiveness of banking work and avoids risks, as the compliance monitor is a link between banks and the Central Bank of Iraq to follow up and control activities Banking and Reducing the Risks Facing Banks The most important results of the research are the independence of the compliance observer, which plays a role in the commitment of Iraqi banks to the laws, instructions and regulatory requirements issued by the Central Bank of Iraq regarding the phenomenon of money laundering.

Key (bank compliance, independence, compliance)

المقدمة..

ان استقلالية مراقب الامتثال لها دور في العمل المصرفي العراقي لتحديد وتقيم النصح والإرشاد وترفع التقارير بحيادية دون ضغوط وان الاستقلالية هي إحدى المبادئ الأساسية للامتثال، إذ يسعى مراقب الامتثال إلى وضع وتنفيذ تدابير وضوابط من اجل ضمان تنفيذ المهام والقرارات التي يتخذها مراقب الامتثال ويتم تنفيذها بشكل مستقل، لكي يتمكن مراقب الامتثال من أداء عمله بالاستقلالية عن النفوذ او السيطرة وعدم التدخل من الإدارات الأخرى او المدير التنفيذي وأن يرفع التقارير لمجلس الإدارة والبنك المركزي بكل حرية، وظيفة مراقب الامتثال تعد من أهم الوظائف التي أستحدثت في المصارف لكونها وظيفة تحرص على الرقابة، والمتابعة للحسابات، واعداد التقارير لتكون حجة رقابية لتحقق من التزام المصارف بالقوانين، والتشريعات، والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي، ونجاح وظيفة الامتثال في الوقت الحالي يحتاج الى استقلالية لذا زادت أهمية وظيفة الامتثال

* بحث مستل من رسالة ماجستير.

أولاً: مشكلة البحث

تقوم الدراسة على إشكالية تقييم قدرة مراقب الامتثال واستقلالية، وترتب عليه قدرة مراقب الامتثال في كتابة تقاريره بحيادية، هل هناك دور لاستقلالية مراقب الامتثال في المصارف لتطبيق القوانين والتعليمات والتشريعات.

ثانيا: أهمية البحث

تسليط الضوء على دور إستقلالية مراقب الامتثال بالمتابعة على تطبيق القوانين والتعليمات، وإعداد التقارير بحيادية دون ضغوط خارجية، وتحديد المخاطر وتقيمها، وتقدم النصح والإرشاد، إستطلاع آراء المستويات الوسطى والعليا من موظفي القطاع المصرفي سواء كانوا موظفي مصارف او موظفين في البنك المركزي العراقي حول إستقلالية مراقب الامتثال

ثالثاً: اهداف البحث

تهدف الدراسة الى بيان الإصدار النظري الى استقلالية مراقب الامتثال، ومدى استقلالية مراقب الامتثال في المؤسسة المالية التي يعمل ضمن إطارها في صياغة تقاريره المقدمة الى البنك المركزي وبيان ما هية استقلالية مراقب الامتثال، وواجبات استقلالية الامتثال.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لاستقلالية مراقب الامتثال الذي قدمها القانون العراقي والإجراءات الدولية المنظمة لعمل مراقب الامتثال لها دور كبير في تعزيز العمل المصرفي العراقي، وتجنيبه قدر كبير من المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.

خامساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات

١. الجانب النظري: استخدام المراجع والدوريات العربية والأجنبية الخاصة باستقلالية مراقب الامتثال المصرفي، والكتب العربية والأجنبية، والاطاريح والرسائل والبحوث، والقوانين والتعليمات وشبكة الانترنيت.
٢. الجانب العملي: تم الاعتماد على استمارة الاستبيان التي تضمنت (١٣) سؤالاً، وتم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وتم توزيعها الى المصارف (٨٦) استمارة استبيان، وتم استرجاع (٨٤) استمارة استبيان ومنها (٨٠) مستوفية لشروط التحليل، وكان (٤) استمارة استبيان غير مستوفية شروط التحليل، أذ خضعت عن طريق البرنامج الاحصائي الجاهز (spss v.٢٨) الى التحليل الاحصائي للحصول على أبرز النتائج التي تخص البحث

المحور الاول: استقلالية مراقب الامتثال

اولاً: مفهوم استقلالية مراقب الامتثال المصرفي.

يشير مفهوم استقلالية وظيفة الامتثال إلى "إدارة الامتثال تكون مستقلة عن التدخل الخارجي من الإدارات الأخرى في أداء مهام الامتثال " وهذا المفهوم لا يعني أن وظيفة مراقب الامتثال لا تمكنه من العمل بشكل وثيق مع الإدارات والموظفون في أقسام الأعمال المختلفة فيما يخدم الامتثال [(١)]، على العكس من ذلك، من الضروري تطوير العلاقة التعاونية في العمل بين مهام الامتثال ووحدات العمل الأخرى من أجل تحديد إدارة المخاطر التي تتعلق بعدم الامتثال بالأولى من مراحلها وادارتها بشكل سليم [(٢)]،ولتوضيح المقصد هناك مرجع مبادئ الإعلانات الدولية الخاصة بالاستقلالية التي يجب أن تمنح للهيئات الرقابية المالية

المستقلة **(إعلان ليما)***، فقد أشار في بداية القسم الخامس منه إلى ضرورة الاستقلالية لإدارة الامتثال في داخل المصرف اذ نتج عن عدم الاستقلالية عدم فاعلية هذه الهيئات وعدم قدرتها على العمل بموضوعية، فإن الاستقلالية لا يمكن تحقيقها إلا إذا ضمنا الاستقلال الوظيفي والى ضمان مسؤولي وأعضاء مراقب الامتثال [٣] ، وتعني استقلالية وظيفة مراقب الامتثال أن يكون لدية القدرة على العمل بداخل المصرف دون تدخل خارجي في المهمة التي تم تكليفه بإنجازها، وبالطبع لم يتم ذلك دون ان يكون وجود مستقل لها ضمن هيكلية المصرف [٤].

ويرى الباحث ان مفهوم الاستقلالية للامتثال المصرفي تتحقق عندما يكون مراقب الامتثال مستقلاً عن الإدارات الأخرى ولا يكلف بمهام أخرى موضوعة له، إذ أنها تتعارض مع مهامه والمسؤوليات الواجب تنفيذها، وإعداد التقارير ورفعها إلى مجلس الإدارة، وعدم التدخل من أي جهة خارجية وحتى الإدارات الأخرى وعدم الاطلاع على التقارير التي يعدها، التي يبين بها مخاطر عدم الامتثال.

ثانياً: متطلبات انشاء وظيفة مراقب الامتثال المستقلة.

وفقاً لما جاء في الورقة التي صدرت عن بازل لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على ان وظيفة مراقب الامتثال مستقلة استقلالاً تاماً بمواردها البشرية والمادية اشار البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١٨ في دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الى الاستقلالية رغم ان في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٣٩) لسنة ٢٠١٥ لم يشير الى الاستقلالية الجهات الرقابية واخذ على عاتقة بتقرير مقررات لجنة بازل وتنفيذها على شكل قوانين وتحديد متطلباته على ان هذه التعليمات تتوافق مع متطلبات بازل التي نصت على [٦].

١. ينبغي على المصرف تشكيل إدارة امتثال مستقلة، ويتم دعمها وتعزيزها بالموارد البشرية المدربة، وفقاً لما يتلاءم مع تعليمات يصدرها البنك المركزي لهذه الوظيفة،

٢. أن تكون هذه الوظيفة مستقلة تماماً عن أنشطة المصرف واعماله من أجل إنجاز مهامه بموضوعية، دون أي تأثيرات جانبية [٧].

٣. تقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية إنشاء وظيفة امتثال فعالة ودائمة وهي جزء من سياسة الامتثال للقوانين والتعليمات واللوائح، تستند هذه الوظيفة الى دائرة مختصة ومستقلة تسمى دائرة مراقبة الامتثال يرأسها مسؤول الامتثال [٨].

٤. ينبغي على المصرف بإبلاغ البنك المركزي وتقديم السيرة الذاتية للمرشح لشغل منصب وظيفة مراقب الامتثال مرفقة بالوثائق والشهادات اللازمة للبنك المركزي ويشترط الموافقة المسبقة عليه من قبل البنك المركزي قبل تعيينه ومباشرته في العمل [٩].

٥. ينبغي وضع إطار واضح ومنظم للمسؤوليات والإجراءات لعمل مراقب الامتثال كجزء من نظام يحدد علاقته بالإدارات الأخرى، وينبغي على مدير الامتثال أن يقوم بالتنسيق إدارة مخاطر الامتثال لدى المصرف ومسؤول عن إدارة المهام اليومية والرقابة على الاعمال، والأنشطة لباقي موظفي الامتثال [١٠].

٦. ترسيخ ثقافة الامتثال للقوانين، والتعليمات الرقابية والاشرافية داخل المصرف، اذ تسهم في السياسات والإجراءات المستخدمة في إدارة الموارد البشرية، عن طريق التدريب والتطوير والتقييم والتعيين [١١].

* اعلان ليما للتوجيهات الخاصة بالمبادئ الرقابية، أصدرت منظمة الإنتوساي احدى اهم الوثائق والتي عقد هذا المؤتمر التاسع للانكوساي في ١٩٧٧ الذي عقد في مدينة ليما البيرو، وجاء في الإعلان القسم الخامس على استقلالية أنه من أجل أن تمارس الجهات الرقابية صلاحياتها بشكل صحيح فاعلة وموضوعية على الجهات الخاضعة لرقابتها لابد من وجود استقلال مالي وإداري للهيئات الرقابية وعدم وجود يُسمح للمؤسسات الخاضعة لسيطرتها أو بالتدخل في عمل مكاتب التدقيق وتقديمها الضمانات اللازمة له من خلال القوانين والتعليمات الوطنية بما يضمن له الاستقلال المالي والتنظيمي وحياده وعدم المساس بموظفيها حتى تتمكن من القيام بأعمالها الرقابية وإصدار تقاريرها بشكل مستقل دون أي تدخل التأثير الخارجي عليها [٥].

٧. ينبغي أن يكون هناك اتصال مباشر بين الإدارة العليا ومراقب الامتثال في المصرف، من أجل مراقبة مدى امتثال المصرف للقوانين والتعليمات واللوائح الرقابية [١٢].

٨. التأكد من توافر الصلاحيات الكافية التي تسمح لموظفي مراقبة الامتثال بالتواصل مع أي موظف في المصرف وعرض الملفات والسجلات، وكذلك الوصول إلى المعلومات اللازمة لتمكينهم من أداء عملهم بشكل سليم [١٣].

٩. ينبغي عدم تكليف موظفي إدارة الامتثال بمهام تنفيذية، إذ يحصل تضارب بين مسؤولياتهم في مراقبة الامتثال وبين الوظائف الأخرى [١٤].

١٠. ينبغي على إدارة الامتثال أن ترفع جميع تقاريرها بشأن نتائج انشطتها والاعمال المصرفية الى مجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنها والتي تراقب تطبيق الامتثال المصرف [١٥].

المحور الثاني: ما هي متطلبات وعناصر استقلالية مراقب الامتثال.

أولاً: متطلبات استقلالية مراقب الامتثال.

أن هنالك متطلبات لمبدأ الاستقلالية وظيفة مراقب الامتثال لكونه أحد مبادئ لجنة بازل، ولتحقيق هذا المبدأ لا بد من توفير ما يلي [١٦]:

١. ينبغي أن تقع وظيفة مراقبة الامتثال ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف بعد ذلك، سترفع وظيفة مراقبة الامتثال تقاريرها إلى مجلس الإدارة.
٢. ينبغي تعيين مسؤول عن وظيفة مراقب الامتثال، وتحديد كافة مهامه ومسؤولياته بشكل واضح ومحدد.
٣. ينبغي ان تكون لديه الصلاحيات الكاملة للوصول إلى جميع البيانات، والمعلومات والتقارير المصرفية الاتصال المباشر بكافة الموظفين والمستويات الإدارية ومجلس الإدارة إجراء التحقيقات اللازمة لكشف عدم الامتثال للقوانين والتعليمات واللوائح التي حدثت ورفع التقارير المتعلقة بعمله إلى مجلس الإدارة.
٤. ينبغي أن يكون مراقب في اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.
٥. ينبغي اعلام الجهات الرقابية في حال استقالة أو إجازة مسؤول مراقبة الامتثال وبعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
٦. ينبغي أن تحدد رواتبه وتعويضاته بناءاً على إيرادات المصرف لا حسب إيرادات الدوائر التي يمارس وظائفه عليها.

ثانياً: عناصر استقلالية مراقب الامتثال المصرفي.

تشمل استقلالية مراقب الامتثال المصرفي على عدة عناصر وكما يلي:

١. أن يكون لإدارة الامتثال وضع رسمي في المصرف بشكل مستقل، ولديه القدرة على ممارسة مسؤولياته في جميع إدارات وأقسام المصرف وفروعه [١٧].
٢. أن يتحمل مراقب الامتثال جميع مسؤوليات التنسيق مع إدارة المصرف المتعلق بمخاطر عدم الامتثال، وأن له الحق في التواصل المباشرة مع مجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه، متخطياً خطوط التقارير الطبيعية عند الضرورة [١٨].
٣. ألا يكلف مسؤول وموظفي إدارة الامتثال، بمهام وظيفية أخرى، وذلك لتجنيب تعرضهم لتضارب المصالح بين هذه المهام ووظيفة الامتثال [١٩].
٤. أن يتمتع مراقب الامتثال في نطاق القيام بمهامه الوظيفية وبصلاحيات الوصول لكافة والسجلات والمعلومات والملفات، والموظفين كافة [٢٠].
٥. أن يكون حراً في كتابة تقاريره الى الإدارة ألعليا ومجلس الإدارة وأن تكون إدارة مستقلة قادرة على القيام المسؤوليات والمهام في أقسام المصرف جميعها عند وجود مخاطر عدم امتثال والابلاغ عن أي مخالفات للقوانين والتعليمات واللوائح تم الكشف عنها، دون الخوف من الانتقام او الضرر من الإدارة او أي موظف له علاقة بالإجراءآت [٢١].

٦. ان يتم تزويد إدارة الامتثال بالموارد الكافية لتمكن الإدارة من القيام بالمهام والمسؤوليات بشكل سليم، وينبغي أن تكون مستقلة عن الأداء المالي لخطوط العمل الأخرى، ويمكن أن تكون إدارة الامتثال داخل المصرف إما مركزية أو لامركزية، وفي كلتا الحالتين، يوجد موظف امتثال مسؤول عن إدارة أنشطة وظيفة الامتثال ومن هو يتلقى جميع التقارير من مجموعات العمل.
٧. قد تتأثر استقلالية وظيفة الامتثال اللامركزية، تدريجياً إذا قدموا التقارير لإدارة وحدة عملهم دون تقديمها لمراقب الامتثال [٢٢].

ثالثاً: مؤهلات وشروط وظيفة مراقب الامتثال.

ينبغي ألا يتم تعين مراقب الامتثال ليكون مسؤول عن مراقبة إدارة قسم الامتثال في المصارف ما لم تتوفر فيه مؤهلات وشروط معينة لتضمن قدرته على إدارة الوظيفة ومسؤولاً عنها، وقد أشار المشرع العراقي في المادة (٧١) من التعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١١ والمتعلقة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، الى تعيين مراقب الامتثال وفق الفقرة (٤) من المادة (١٨) قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، من مجلس أدارة المصرف على أن تتوفر في هذا الشخص المؤهلات والشروط كما يلي [٢٣]:

١. ينبغي أن تكون لدية أهلية قانونية وان يكون شخصاً لائقاً وصالحا.
٢. ينبغي أن تكون لديه الكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها العمليات المصرفية.
٣. إلا يكون شخصاً إدارياً أو موظفاً لدى مصرف آخر، أو مديراً مفوضاً لدى مصرف آخر.
٤. ينبغي إن يكون مقيماً في العراق، وأن يكون متفرغا لإدارة العمل المصرفي.

أن الورقة الصادرة عن لجنة بازل للامتثال ووظيفة مراقب الامتثال لسنة ٢٠٠٥ إشارت في المبدأ الثامن على أنه، ينبغي أن تتوفر في الموظفين الذين يؤدون مسؤولياتهم المهنية ومؤهلاتهم وخبراتهم والخصائص الشخصية والمهنية التي تمكنهم من أداء واجباتهم بكفاءة، لذاك فأن هذا المبدأ ركز على ان تتوفر السمات المهنية والشخصية لدى موظفين مراقب الامتثال [٢٤]، وكذلك إشارة التعليمات الأردنية على ان تكون المؤهلات التي تتوفر لدى موظفين مراقب الامتثال كما يلي:

١. المؤهلات والخبرة والصفات المهنية والشخصية التي تمكنهم من أداء واجباتهم بكفاءة.
٢. ينبغي فهم القوانين بكل سليم والقواعد والمعايير التي ينبغي على المصرف الامتثال لها وأثرها على عمليات المصرف.
٣. مواكبة التغييرات في القوانين والقواعد والمعايير، وينبغي على المصرف الامتثال لها عن طريق التعليم والتدريب المستمر.

وأن الحد الأدنى للمؤهلات العلمية والمهنية التي ينبغي ان تتوفر لدى مراقب الامتثال في المصارف كما يلي:

١. ينبغي أن يكون حاصل على شهادة العلمية ذات الاختصاص او شهادة مهنية، بالإضافة الى شهادات الدورات والتدريب المناسب في الأعمال، وكذلك دورات متقدمة في أساليب مكافحة غسل الأموال [٢٥].
٢. أن يكون لدية الخبرة بالأعمال المصرفية جميعها وان (لا تقل عن عشر سنوات)، ولاسيما إدارة المخاطر الامتثال، ومعرفة واسعة في فهم القوانين والتعليمات والتشريعات التي تصدر من البنك المركزي العراقي التي تنظم اعمال المصرف، وكذلك القوانيين والتشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب [٢٦].
٣. أن يتقن اللغتين العربية والإنكليزية.
٤. ينبغي أن يكون لدية إلمام بآليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكونها في المدة الحالية أكبر المخاطر على المصارف.
٥. الخبرة الكافية في الرقابة والتدقيق والاشراف الإداري لكون مراقب الامتثال أحد الوظائف الرقابية.
٦. المعرفة والإلمام بالخدمات المصرفية الدولية والتي يمكن تطبيقها حسب متطلبات تطوير النشاط المصرفي في العراق [٢٧].

رابعاً: القدرات الشخصية لمراقب الامتثال المصرفي.

ينبغي أن يمتلك الشخص المسؤول عن الامتثال القدرات القيادية والفنية التالية [٢٨]:

١. القدرة على التعامل مع كافة الإدارات المصرف، وحل المشكلات وفعل الصواب، ولديه القدرة العمل على القضايا التي قد تنشأ عن التعارض بين الخطط التشغيلية والقيود التنظيمية، أو معها أنظمة في المصرف.
٢. القدرة على التخطيط، والتنظيم، لتأسيس قنوات اتصال وتقديم المشورة اللازمة لأغراض تطوير خطط الامتثال.
٣. القدرة على الاتصالات الاستثنائية، لبناء وتوطيد علاقات جيدة مع الإدارات الأخرى والجهات الرقابية.

خامساً: تقارير التي يعدها مراقب الامتثال.

يتم تعريف التقارير على أنها، تلك الوسائل الملخصة او التفصيلية لنقل البيانات والمعلومات التي تتعلق بنشاط المصرف إلى السلطات العليا لمساعدتها في الرقابة واتخاذ القرارات [٢٩].

وأوضح المشرع العراقي في الفقرة (٢) ،من المادة (٧١) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠، أن التقارير ينبغي أن تكون كل ثلاثة أشهر على الأقل، وقصر مهمة مراقب الامتثال في ارسال التقارير الى الإدارة العليا، وأيضا ارسال تقريره إلى المديرية العامة للرقابة المصرفية والائتمان كجزء من رقابة البنك المركزي العراقي على المصارف على أن يكون للجنة التدقيق وهي اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية متابعة تقارير مراقب الامتثال فيما يتعلق بمدى الامتثال الى القوانين والتعليمات المرتبطة بالعمل المصرفي وتقديم التقارير، والتوصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها عند عدم الامتثال، وبموجب تعليمات البنك المركزي العراقي على مراقب الامتثال إعداد التقارير الى البنك المركزي، واعداد التقارير الى مجلس الإدارة، إذ يقوم مراقب الامتثال بملئ أنموذج التقرير الامتثال الصادر عن البنك المركزي العراقي/ دائرة مراقبة الصيرفة /قسم مراقبة المصارف، وإرساله الى البنك المركزي العراقي مصحوبًا بملاحظة، وقرارات مجلس إدارة المصرف، ويتضمن الأقسام كما يلي [٣٠]:

القسم الأول

١. معلومات كاملة عن المصرف (أسم المصرف، رقم الاجازة وتاريخ الموافقة، ونشاط المصرف أسم رئيس مجلس الادارة وأعضائه الأصلين، والاحتياط، أسم المدير المفوض، رأس مال المصرف، موقع المصرف البريد الإلكتروني للمصرف وكشف بأسماء أكبر (٢٠) مساهم مع مقدار ونسبة كل منهم، أسم مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال، أسم مدير قسم إدارة المخاطر، وأسم مراقب الحسابات.
٢. تثبيت أسم مراقب الامتثال والتحصيل العلمي لمراقب الامتثال وعدد سنوات الخدمة في المصرف، والدورات المشارك بها التي تخص الامتثال، ومن هي الجهات المنظمة وعدد موظفي قسم الامتثال، وهل يتناسب مع عدد فروع المصرف، وحجم النشاط، ومدى إطلاع مراقب الامتثال على القوانين والتعليمات كافة، قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ ،وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧/ المعدل لسنة ٢٠٠٤ وتعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (٤) لسنة ٢٠١٠، والضوابط الرقابية وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، ومقترحات لجنة بازل ومعايير المحاسبية الدولية [٣١].
٣. يتعهد مراقب الامتثال، بأن جميع المعلومات الواردة في التقرير صحيحة.
٤. أهم مؤشرات الوضع المالي للمصرف مثل الموجودات النقدية، الاستثمارات، ائتمان نقدي، أصول أخرى) مع بيانات تفصيلية لكل حساب مرفق، ونسخة من ميزان المراجعة.
٥. النسب المعيارية.

أ- لكفاية رأس المال.
ب- السيولة.

ت- نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع.
ث- نسبة التأمينات إلى الاعتمادات.
ج- نسبة الائتمان النقدي إلى الى رأس المال.
ح- نسبة إجمالي تركيزات الائتمان إلى رأس المال.
خ- نسبة النقد المحتفظ به في خزائن المصرف بالدينار والدولار.
د- نسبة الأسهم إلى رأس المال [٣٢].

القسم الثاني

أسباب الانخفاض أو الارتفاع النسب المعيارية والمخاطر المحتملة التي تتجاوز فيها النسب المحددة، مع بيان بالإجراءات المتخذة [٣٣].

١. أهم جوانب المركز المالي للمصرف بالتفصيل الائتمان النقدي والاستثمارات والأصول الثابتة والودائع والقروض والأرباح.
٢. كشف خاص بجميع العقارات المملوكة للمصرف.
٣. أهم الجوانب المتعلقة بالجهات التالية، مجلس الإدارة، المدير المفوض، الرقابة الداخلية، تدريب الموظفين وتناوبهم، قسم الإبلاغ عن غسيل الأموال، استمارة فتح الحساب، اعرف عميلك (KYC) قسم إدارة المخاطر.
٤. المتطلبات القانونية، والتي تتضمن الفقرات (أ، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك /ثانيا) من المادة (٧١) من تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠،

القسم الثالث

متابعة الأعمال التي حققها مراقب الامتثال والنتائج التي توصل إليها، فضلاً عن التوصيات التي قدمها [٣٤]:

١. تحليل الوضع المالي للمصرف لكل شهر ومقارنة بالشهر السابق، واعداد جدول للديون التي لا تحمل فائدة والتي تمت التسوية بشأنها، وكذلك الديون الملاحقة قضائياً، والديون المشكوك في تحصيلها، ويعد تقرير خاص بالشهر السابق لكل الحالات التي يكون تأثيرها سلبي على وضع المصرف، وخاصة ملاءته والسيولة.
٢. اعداد جدول للتعاملات مع الشركات التابعة والمؤسسات وبيان حجم التعامل.
٣. عرض مقارن لقائمة الدخل، الأرباح والخسائر نتيجة كل ثلاثة أشهر.
٤. يقوم مراقب الامتثال بتقديم نسخ من التقارير التي أعدها الى مجلس الإدارة المصرف، والتقارير التي تم تقديمها الى البنك المركزي العراقي، والتقارير الشاملة عن الأنشطة في المدة التي تكون بين جلستين من جلسات إدارة المصرف.

سادساً: اجراءات نجاح استقلالية مراقب الامتثال.

يقوم مجلس الإدارة، بناءً على اقتراح من الإدارة العامة بتشكيل (ادارة/قسم) مستقل من أنشطة وأقسام المصرف وقد يكون قسمًا مستقلاً ضمن إدارة المخاطر ومجلس الإدارة عن طريق اعتماد سياسات وإجراءات الامتثال وفقا للقوانين والأنظمة، بما في ذلك قرارات مجلس النقد والتسليف والتعليمات والبنك المركزي [٣٥]، ولأنجاح هذه الوظيفة في المؤسسات المصرفية ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العامة للمصارف انتباهاً خاصاً لوضع هذه الوظيفة في هيكلها التنظيمي لها بالشكل الذي يوفر لها الاستقلالية والفعالية اللازمة كما في النقاط التالية [٣٦]:

١. ان تتوفر لهذه الوظيفة قنوات اتصال واضحة وسريعة لرفع وتقديم التقارير إلى الإدارة العليا وأن تمتلك قنوات ملائمة وكافية وصلاحيات محددة للوصول إلى المعلومات لضمان امتثال المصرف، المعني للقوانين والتعليمات واللوائح، ضمن إطار واضح ومنظم للمسؤوليات والقواعد تضمن الإجراءات أن العمل يسير بسلاسة وبشكل فعال.
٢. يرتبط نجاح هذه الوظيفة بترسيخ ثقافة الامتثال بالقوانين والتعليمات الاشرافية والرقابية داخل المصرف والتي بدورها مرتبطة بالسياسات والاجراءات المستخدمة في ادارة الموارد البشرية وتشمل جوانب التعيين والتدريب والتطوير والتقييم.

٣. كما يفترض أن يمتلك مسؤولي ادارة الامتثال قدر كبير من المهارات التحليلية والالمام بالمعايير والتشريعات واللوائح المهنية والأخلاقية وعلاقات العمل والمتطلبات التنظيمية والرقابية.

٤. يتحمل مجلس الإدارة الإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال في المصرف من ثم الموافقة على سياسة الامتثال، وان الإدارة التنفيذية مسؤولة عن وضع هذه السياسة، وان الإدارة مسؤولة أيضًا عن إنشاء وظيفة امتثال دائمة وفعالة.

٥. ان من المبادئ الأساسية لوظيفة الامتثال هو أن يكون لها صفة رسمية في المصرف أفضل طريقة لتحقيق ذلك يتم عن طريق تقديم إثبات لوثيقة رسمية يصادق عليها مجلس الإدارة، ويتم فيها تحديد وضع وصلاحية واستقلالية هذه الوظيفة.

٦. ينبغي أن تخضع وظيفة مراقبة الامتثال وانشطتها للمراجعة الدورية من دائرة التدقيق داخلي.

٧. أن يكون المسؤول أو المدير في وظيفة مراقبة الامتثال أحد موظفي المصرف، وأن تكون لديه المؤهلات والخبرة والخصائص الشخصية والمهنية التي تمكنه من أداء واجباته بكفاءة عالية.

٨. الرقابة على عمليات نافذة العملة الاجنبية (الحوالات والاعتمادات والقطع النقدية لصالح المصرف) والتحقق من أن جميع المعاملات تتوافق مع تعليمات البنك المركزي [٣٧].

٩. الرقابة على عمليات فتح الحساب لعملاء المصرف الجدد، والتحقق من قيام العملاء بإملاء استمارة (اعرف زبونك KYC) مع باقي النماذج واستكمال المصرف للوثائق المطلوبة والتحقق من صحة إصدارها أثناء متابعة عمليات تحديث الملفات العملاء السابقين أو عند حدوث تغييرات لدى العملاء المتعاملين مع المصرف [٣٨].

ويرى الباحث بناء على ما ورد في هذا المبحث؛ أن تحقيق الاستقلالية لمراقب الامتثال بطرق مختلفة، وتعزيز وظيفة الامتثال المستقلة تكون كما يأتي:

١. **الوضع الرسمي لمراقب الامتثال:** ينبغي تحديد دور وظيفة مراقب الامتثال داخل المصرف وتوثيقة بشكل رسمي، وإبلاغ جميع موظفين المصرف، وأن يكون ارتباط مراقب الامتثال بمجلس الإدارة والبنك المركزي، لدورها في تحقيق امتثال المصرف للقوانين واللوائح والتعليمات، وهذا ما وجدنها في المصارف بعد اجرائها المقابلات الشخصية مع مراقبين الامتثال في المصارف العراقية.

٢. **مسؤولية مراقب الامتثال الشاملة في المصرف:** أن يكون لوظيفة الامتثال المسؤولية الشاملة في تحديد وتخفيف مخاطر عدم الامتثال التي قد تنشأ، ومراجعة برامج مكافحة غسل الأموال وتقييم أداء المصرف وأن تكون مسؤولة عن تطبيق القوانين والتعليمات، وجدنها في الواقع العملي للمصارف ان مراقب الامتثال هو المسؤول على مراقبة برامج مكافحة غسل الأموال ومدى نجاحها.

٣. **مهام مراقب الامتثال:** من المهام لوظيفة مراقب الامتثال والتي تكون أكثر أهمية ينبغي أن يكلف بمهام وظيفة الامتثال والمسؤوليات المتعلقة بالامتثال فقط، دون أن يكلف بمهام أخرى قد يؤدي تضارب المصالح في أداء الوظيفي لمراقب الامتثال، والمهام الأخرى التي تعرض الاستقلالية وفعالية الامتثال الى الخطر وضعف الأداء، وبعد الزيارات التفتيشية التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي (دائرة مراقبة الصيرفة\قسم مراقبة المصارف التجارية\ شعبة المعايير، والامتثال) ان مراقب الامتثال لا يكلف بمهام أخرى.

٤. **الإبلاغ المباشر مع مجلس الإدارة:** ان يكون اتصال مباشر بين مسؤول الامتثال ومجلس الإدارة، للإبلاغ عن عدم الامتثال للقوانين والتعليمات، واللوائح والمخاطر والانحرافات التي يوجهها المصرف، ويعد تقارير اللازمة لمجلس الإدارة.

٥. **الحصول المعلومات:** أن استقلالية وظيفة مراقب الامتثال تعتمد على مدى الوصول الى المعلومات التي تتعلق بالعمليات والانشطة وعلى مدى تطبيق القوانين والتعليمات، لكتابة تقاريرها واتخاذ قرارتها باستقلالية، لذلك ينبغي على وظيفة مراقب الامتثال أن تتمتع بالوصول الى كافة المعلومات الضرورية دون تقيد من قبل أي جهة داخل المصرف.

٦. **علاقة إدارة الامتثال مع الإدارات الأخرى:** تحرص إدارة الامتثال على امتثال الإدارات الأخرى للقوانين والتعليمات واللوائح، نظراً لان امتثال المصرف للقوانين والتعليمات واللوائح أمر يهم الجميع داخل المصرف، ويقدم مراقب الامتثال الخدمات الاستشارية والمساعدات الى الإدارات الأخرى عند الضرورة، وأهم الاستشارات التي يقدمها مراقب الامتثال كما يلي:

أ- فهم وتفسير القواعد والقوانين التي يصدرها البنك المركزي العراقي من جهة قانونية التي تجنب المصرف العقوبات.

ب- تقديم الارشاد بشأن التنفيذ العملي للقوانين والتعليمات واللوائح وتبادل المعرفة بالقواعد.

ت- تقديم الدورات التدريبية والتثقيف، للموضوعات التي تتعلق بوظيفة الامتثال لضمان التطوير المهني لوظيفة مراقب الامتثال داخل المصرف.

أن مراقب الامتثال يقوم بوظيفته وبالمهام التي يكلف بها بشكل مستقل.

المحور الثالث: دور استقلالية مراقب الامتثال في المصارف العراقية

اولاً: دور الامتثال في المصارف.

تُعد المصارف من أهم المؤسسات التي تستخدم في تنفيذ عمليات غسل الأموال، ولكونها تمتع بعدد من المزايا المشجعة لذلك، إذ ما قارناها بمؤسسات أخرى، فإن هذه المزايا تتمثل بالملاءمة والوصول الامن، إذ يمكن لغاسلي الأموال استخدام المصارف للوصول إلى نظام الدفع الدولي الذي يمنحهم القدرة على تحويل الأموال عن طرق الوسائل الإلكترونية الحديثة، بدءًا من الودائع على الكاونتر الى استخدام نظام الدفع الدولي بدلا من التحويل بالطرق التقليدية [٣٩]، وكما جاء التعريف عن لجنة بازل إنها جهة مستقلة تقوم بتحديد وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة والإبلاغ عن مخاطر الامتثال (الناتجة عن عدم الامتثال) في المصرف، والتي تتضمن مخاطر عدم الامتثال للقانون؛ بسبب عدم الامتثال للأنظمة والقوانين وقواعد السلوك وتم تحديد مبادئ وظيفة الامتثال من قبل لجنة بازل، ويتم توضيح المبدأ العاشر، أن علاقة هذا العمل بالتدقيق الداخلية، على أن يخضع لكامل نطاقه وتفاصيله للمراجعة الدورية من قبل إدارة التدقيق الداخلي، إذ يجري التطوير البسيط لبرنامج مراقبة الامتثال، وينبغي مراقبة العمل وتقييمه باستمرار لتحقيق النجاح [٤٠]؛ ويتأكد مراقب الامتثال من أن الإدارات تقوم بتطبيق القوانين والتعليمات ومعايير ومتطلبات الامتثال، لا سيما في الكشف عن مصادر الأموال في النظام المصرفي والمحاسبي الدولي، عن طريق تطوير وإعادة تصميم الإجراءات والآليات؛ وإصدار تعليمات عمل واضحة ودقيقة؛ وتطبيق مبدأ (اعرف عميلك) للإفصاح والتعرف على مصادر الأموال في النظام المصرفي ومكافحة ظاهرة غسل الأموال لضمان شرعية الأموال المودعة في المصارف [٤١]، ويتمثل دور الامتثال لمكافحة غسل الأموال بفحص الحالات المشتبه فيها جميعها، ويعد التقارير الاشتباه وارسالها لوحدة التحريات المالية، وتحديث الإجراءات وفقاً للتعليمات المحلية والدولية، وتدريب العاملين على أساليب مكافحة غسل الأموال، والاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالحالات المشتبه فيها، ويعد تقرير دوري عن نشاط مكافحة غسل الأموال بالمصرف لعرضه على مجلس الإدارة[٤٢]، وتقع على عاتق مسؤول مراقبة الامتثال مسؤولية تصميم برنامج ونشر التعليمات والتدريب للموظفين وجميع المستويات الإدارية لمختلف المحتويات المتعلقة بغسل الأموال وأن يكون على دراية بكل التطورات القانونية والتنظيمية المتعلقة بذلك؛ وان دور الامتثال في المصارف يتلخص بما يأتي[٤٣]:

١. أن تكون مراقبة على جميع العمليات النقدية والتحويلات والائتمان والاستثمارات؛ ومتابعة قوائم المشتبه بهم عالمياً وما يجري عليها من تعديلات.

٢. الإلمام الكامل بكافة القوانين والتعليمات التي تخص مكافحة غسل الأموال سواء الصادرة محلياً أو دولياً وتعديلاتها المحتملة [٤٤]، والتأكد من امتثال كافة الموظفين في المصرف من تطبيق سياسة (اعرف عميلك) وسياسات مكافحة غسل الأموال [٤٥].

٣. إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي عن الحالات المشتبه بها عن طريق اليات (kyc) [٤٦].

٤. إعداد تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة عن جميع المعاملات الغير عادية والمشبوهة والاحتفاظ بالسجلات والمعلومات والدراسات وكافة البيانات الخاصة بجميع العمليات المشبوهة وغير العادية؛ والتي تم الإبلاغ عنها لمدة تقل عن خمس سنوات [٤٧]؛ وان يتضمن التقرير الخاص بمكافحة غسل الأموال ما يأتي [٤٨]:

أ- التغييرات التي تم إجراؤها على قوانين مكافحة غسل الأموال أو الضوابط الرقابية أو الأنظمة الداخلية للمصرف خلال الفترة التي تم فيها إعداد التقرير، وكذلك أي اقتراحات لإجراء تغييرات على الأنظمة الداخلية المطبقة في المصرف.

ب- الإشراف العام على امتثال كافة فروع المصرف لتطبيق القوانين والتعليمات والضوابط الرقابية والأنظمة الداخلية للمصرف فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ت- إجراء زيارات ميدانية لكافة الفروع لتقييم معرفة الموظفين بقوانين والتعليمات واللوائح وضوابط الرقابية، وأنظمة مكافحة غسل الأموال، والتحقق من أن كافة إجراءات (KYC) يتم تنفيذها بشكل صحيح في جميع الفروع.

ثانياً: نشاطات مراقب الامتثال المستقل.

يقوم مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال بعدة مهام كما حددتها المادة (٤) الفصل الثالث من الضوابط الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية الغير المصرفية لمكافحة غسل الأموال الصادرة في ٢٠١٦/٩/١٩ والتي نصت على أن يَعد مراقب الامتثال تقريراً دوريا مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر عن نشاط المراقبة لغسل الأموال وإحالة هذا التقرير إلى هذا البنك مشفوعاً بملاحظات وقرارات مجلس الإدارة مؤسسة مالية يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما يأتي [٤٩]:

١. الجهود المبذولة خلال المدة التي يتناولها التقرير بشأن العمليات المشبوهة والعمليات الغير عادية وما اتخذ بشأنها.

٢. ما تسفر عنه المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمصارف من نقاط ضعف والمقترحات لتلافيها؛ بما في ذلك التقارير التي تتيحها الأنظمة الداخلية في المصارف عن العمليات غير العادية [٥٠].

٣. ما تم إجراؤه من تعديلات على سياسات المصرف أو الأنظمة أو الإجراءات الداخلية في المصرف بشأن مكافحة غسل الأموال خلال المدة التي يغطيها التقرير [٥١].

٤. بيان بمدى الالتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة خلال مدة التقرير للإشراف العام على مكتبياً ميدانياً، في مختلف فروع المصرف للتأكد من التزامها بأحكام القوانين والضوابط الرقابية والأنظمة الداخلية لمكافحة غسل الأموال.

٥. عرض الخطة الموضوعة للأشراف العام مكتبيا وميدانيا على فروع المصرف في المدة التي تلي التقرير.

٦. بيان تفصيلي بالبرامج التدريبية التي تم تقديمها لموظفي المصرف بشأن مكافحة غسل الأموال خلال المدة التي يغطيها التقرير.

٧. الوسائل التي يوفرها المصرف لإنجاز مهامه باستقلالية كاملة [٥٢].

٨. نتائج مراجعتها لأنظمة مكافحة غسل الأموال المطبقة في المصرف ومدى التزام الموظفين بهذه الأنظمة.

٩. الدور الذي يقوم به مجلس إدارة المصرف في مراقبة انظمة مكافحة غسل الأموال ومعالجة ما ها من أوجه قصور [٥٣].

ويرى الباحث في كل ما ورد عن التقارير التي يعدها مراقب الامتثال هو أن يطبق تعليمات البنك المركزي بإعداد التقارير في حين رفعها الى البنك المركزي العراقي أن يكون كل شهر والابلاغ عن أي عملية عدم الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات والابلاغ عن مخاطر عدم امتثال برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد التقارير الى الجهات العليا ومجلس الإدارة بشأن المخاطر التي تواجهه المصرف ومدى امتثال المصرف وفقا لما ورد في المادة (٧١) من قانون البنك المركزي العراقي.

ثالثاً: اختبار استقلالية مراقب الامتثال الصدق البنائي التوكيدي: هو أحد مقاييس الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي يسعى الباحث للحصول عليها والتأكد من صدق استمارة الاستبيان لذا تم اجراء التحليل العاملي التوكيدي لمقاييس المتغيرات الرئيسة والفرعية للتحقق من الصدق النظرية للمتغيرات ودقتها اجراء الباحث الصدق العاملي التوكيد لاستقلالية مراقب الامتثال جدول (١) ادناه يوضح معامل ارتباط استقلالية مراقب الامتثال.

جدول (١) معمل ارتباط لمقياس استقلالية مراقب الامتثال المصرفي – استقلالية مراقب الامتثال

ثانياً: استقلالية مراقب الامتثال										
ت	الأسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	أتجاه الإجابة
١	يتوفر لدى مراقب الامتثال وضع رسمي داخل المصرف.	٤٦	٢٣	١١	٠	٠	٤.٤٤	٠.٧٢٦	١٦.٣٧	٨٨.٧	أتفق بشدة
٢	يرتبط مراقب الامتثال بمجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي فقط.	٦٤	١٤	٢	٠	٠	٤.٧٥	٠.٥٨٥	١٢.٣٠	٩٥	أتفق بشدة
٣	يتم تحديد دور مراقب الامتثال داخل المصرف وتوثيقة بشكل رسمي وتم تبليغ جميع موظفين المصرف بذلك.	٤٢	٣٠	٥	٣	٠	٤.٣٩	٠.٧٧١	١٧.٥٧	٨٧.٧	أتفق بشدة
٤	مراقب الامتثال مسؤول مسؤولية كاملة عن مراقبة العمليات والأنشطة المصرفية ومنحة الصلاحيات الكاملة لتنفيذ مهامه.	٣٧	٣٨	٥	٠	٠	٤.٤٠	٠.٦٠٨	١٣.٨١	٨٨	أتفق بشدة
٥	يؤدي مراقب الامتثال مهام وظيفته فقط، ولا يكلف بمهام اخرى ولا يشغل منصباً أخر للابتعاد عن تضارب المصالح.	٦٥	١٥	٠	٠	٠	٤.٨١	٠.٣٩٣	٨.١٦	٩٦.٢	أتفق بشدة
٦	تعتمد استقلالية مراقب الامتثال على مدى الوصول الى المعلومات التي تتعلق بالعمليات والأنشطة وعلى مدى تطبيق القوانين والتعليمات	٧٠	١٠	٠	٠	٠	٤.٨٨	٠.٣٣٣	٦.٨٢	٩٧.٥	أتفق بشدة
٧	يحضر مراقب الامتثال اجتماعات مجلس الادارة بشكل دائم بصفة مراقب، ويتواصل بشكل مستمر مع اعضاء مجلس إدارة المصرف ومع الموظفين في المصرف.	٤٤	٣١	٤	١	٠	٤.٤٨	٠.٦٥٦	١٤.٦٤	٨٩.٥	أتفق بشدة
٨	يعد مراقب الامتثال التقارير بحيادية دون ضغوط من داخل وخارج المصرف.	٤٨	٢١	٦	٤	١	٤.٣٩	٠.٩٢١	٢٠.٩٨	٨٧.٧	أتفق بشدة
٩	يعد مراقب الامتثال واحد من أفضل الادوات الرقابية للبنك المركزي على المصارف.	٥٣	٢٧	٠	٠	٠	٤.٦٦	٠.٤٧٦	١٠.٢٠	٩٣.٢	أتفق بشدة
١٠	ان يكون مراقب في اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	٤٦	٢٥	٦	٢	١	٤.٤١	٠.٨٣٧	١٨.٩٧	٨٨.٢	أتفق بشدة
١١	اعلام مجلس الإدارة من قبل مراقب الامتثال في حاله الاستقالة والاجازات.	٣٤	٤٣	٣	٠	٠	٤.٣٩	٠.٥٦٢	١٢.٨١	٨٧.٧	أتفق بشدة

١٢	ينبغي أن يكون رواتبه وتعويضاته محددة بناءاً على إيرادات المصرف بشكل عام وليس على إيرادات الإدارات التي يقوم بممارسة مهامه عليها.	٤١	٣٢	٤	٣	٠	٤.٣٩	٠.٧٥٥	١٧.١٩	٨٧.٨	أتفق بشدة
١٣	من اجل ضمان استقلالية مراقب الامتثال يجب ان تدفع رواتبه من المصرف عن طريق البنك المركزي المسؤول عن سلطة التعين.	٧٤	٤	٢	٠	٠	٤.٩٠	٠.٣٧٧	٧.٦٩	٩٨	أتفق بشدة
المجموع							٤.٥٦	٠.٦١٥	١٣.٦٦	٩١.١	أتفق بشدة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS. V.٢٨).

ت	استقلالية مراقب الامتثال المصرفي – ثانياً: - استقلالية مراقب الامتثال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	يتوفر لدى مراقب الامتثال وضع رسمي داخل المصرف.	٠.٩٣٨**	دالة إحصائيا
٢	يرتبط مراقب الامتثال بمجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي فقط.	٠.٨٣٢**	دالة إحصائيا
٣	يتم تحديد دور مراقب الامتثال داخل المصرف وتوثيقة بشكل رسمي وتم تبليغ جميع موظفين المصرف بذلك.	٠.٩٦٨**	دالة إحصائيا
٤	مراقب الامتثال مسؤول مسؤولية كاملة عن مراقبة العمليات والأنشطة المصرفية ومنحة الصلاحيات الكاملة لتنفيذ مهامه.	٠.٨٨٦**	دالة إحصائيا
٥	يؤدي مراقب الامتثال مهام وظيفته فقط، ولا يكلف بمهام اخرى ولا يشغل منصباً أخر للابتعاد عن تضارب المصالح.	٠.٧٩٣**	دالة إحصائيا
٦	تعتمد استقلالية مراقب الامتثال على مدى الوصول الى المعلومات التي تتعلق بالعمليات والأنشطة وعلى مدى تطبيق القوانين والتعليمات	٠.٧٨٦**	دالة إحصائيا
٧	يحضر مراقب الامتثال اجتماعات مجلس الادارة بشكل دائم بصفة مراقب، ويتواصل بشكل مستمر مع اعضاء مجلس إدارة المصرف ومع الموظفين في المصرف.	٠.٩٤٦**	دالة إحصائيا
٨	يعد مراقب الامتثال التقارير بحيادية دون ضغوط من داخل وخارج المصرف.	٠.٩٦٩**	دالة إحصائيا
٩	يعد مراقب الامتثال واحد من أفضل الادوات الرقابية للبنك المركزي على المصارف.	٠.٨٠٤**	دالة إحصائيا
١٠	ان يكون مراقب في اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	٠.٩٧٤**	دالة إحصائيا
١١	اعلام مجلس الإدارة من قبل مراقب الامتثال في حاله الاستقالة والاجازات.	٠.٨١٨**	دالة إحصائيا
١٢	ينبغي أن يكون رواتبه وتعويضاته محددة بناءاً على إيرادات المصرف بشكل عام وليس على إيرادات الإدارات التي يقوم بممارسة مهامه عليها.	٠.٩٥٩**	دالة إحصائيا
١٣	من اجل ضمان استقلالية مراقب الامتثال يجب ان تدفع رواتبه من المصرف عن طريق البنك المركزي المسؤول عن سلطة التعين.	٠.٧٣٤**	دالة إحصائيا

****Correlation is significant at the ٠.٠١ level (٢-tailed)**

جدول (٢) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاستقلالية مراقب الامتثال المصرفي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS. V.28).

يتضح الجدول (٢) السابق لاستقلالية مراقب الامتثال أن معظم إجابات العينة تتجه صوب (أتفق بشدة) لجميع الفقرات أذ كان المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات (٤.٥٦) وأن الانحراف المعياري (٠.٦١٥) ومعامل الاختلاف (١٣.٦٦) والاهمية النسبية كانت (٩١.١%).

الفقرة الثانية والعشرون **(من اجل ضمان استقلالية مراقب الامتثال يجب أن تدفع رواتبه من المصرف عن طريق البنك المركزي المسؤول عن سلطة التعين)** كانت اعلى الفقرات أهمية أذ كانت على وسط حسابي بين الفقرات في الجدول (٤.٩٠) والانحراف المعياري (٠.٣٧٧) ومعامل الاختلاف (٧.٦٩) والاهمية النسبية (٩٨%) واتجاه العينة صوب (أتفق بشدة).

أن الفقرات جاءت بأقل وسط حسابي متساوي من الفقرات الأخرى

فقرة الثانية عشر **(يتم تحديد دور مراقب الامتثال داخل المصرف وتوثيقة بشكل رسمي وتم تبليغ جميع موظفين المصرف بذلك)** اقل أهمية في الوسط الحسابي (٤.٣٩) وانحراف معياري (٠.٧٧١) ومعامل اختلاف (١٧.٥٧) والاهمية النسبية كانت (٨٧.٧%) واتجه العينة صوب (اتفق بشدة).

اما الفقرة السابعة عشر **(يعد مراقب الامتثال التقارير بحيادية دون ضغوط من داخل وخارج المصرف)** وأيضا كانت اقل أهمية أن الوسط الحسابي (٤.٣٩) والانحراف المعياري (٠.٩٢١) ومعامل الاختلاف (٢٠.٩٨) والاهمية النسبية (٨٧.٧%) واتجه العينة صوب (اتفق بشدة).

والفقرة العشرون **(اعلام مجلس الإدارة من قبل مراقب الامتثال في حاله الاستقالة والاجازات)** أن الوسط الحسابي (٤.٣٩) والانحراف المعياري (٠.٥٦٢) ومعامل الاختلاف (١٢.٨١) والاهمية النسبية (٨٧.٧%) واتجاه العينة صوب (اتفق بشدة).

والفقرة الواحد وعشرون من ضمن اقل أربع فقرات من الجدول **(ينبغي أن يكون رواتبه وتعويضاته محددة بناءاً على إيرادات المصرف بشكل عام وليس على إيرادات الإدارات التي يقوم بممارسة مهامه عليها)** الوسط الحسابي (٤.٣٩) الانحراف المعياري (٠.٧٥٥) ومعامل الاختلاف (١٧.١٩) الأهمية النسبية (٨٧.٨%) واتجه العينة (اتفق بشدة).

وأن التحليل اعلاه يدل على ما يأتي: أن جميع الفقرات اشارت الى أن هناك استقلالية عالية لمراقب الامتثال وكانت الأهمية النسبية (٩١.١%) ويحتاج الى تعزيز ودعم استقلالية مراقب الامتثال من قبل البنك المركزي العراقي الى بعض الفقرات التي جاءت في الاستبيان، والاهتمام العالي أن يكون رواتب مراقبين الامتثال في المصارف الاهلية أن تدفع من قبل البنك المركزي العراقي على وفق تعاقد من قبل البنك المركزي العراقي والمصارف الاهلية لمخصصات ورواتب مراقبين الامتثال، وأن تحديد دور مراقب الامتثال في المصرف هو مهم بالنسبة الى دراسة مدى تطبيق القوانين من قبل الأقسام في المصرف وتجنب الغرامات والمخاطر، والتقارير التي يعدها مراقب الامتثال ينبغي أن تكون بحيادية دون تدخل من قبل الإدارة وكتابة التقارير بحرية، اما عن الاجازات والاستقالة لمراقب الامتثال اعلام مجلس الإدارة المصرف من قبل مراقب الامتثال للاتصال المباشر بمجلس الإدارة العليا، وأن رواتب مراقبين الامتثال أن تحدد بناءاً على إيرادات المصرف إذا أنها كانت اقل أهمية.

الخاتمة

في نهاية البحث يتبين اثبات الفرضية ان وجود دور لاستقلالية مراقب الامتثال في تعزيز العمل المصرفي التي قدمها القانون العراقي، أذ اثبت ذلك عن طريق تحليل استمارة الاستبيان تؤكد على دورها لتجنب المخاطر والعقوبات التي تحدث للمصارف العراقية والكشف عن عدم الامتثال المصرفي.

الاستنتاجات

١. استقلالية مراقب الامتثال لها دور في التزام المصارف العراقية بالقوانين والتعليمات والمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن ظاهرة غسل الأموال.

٢. استقلالية مراقب الامتثال لها دور كبير تعزيز العمل المصرفي، وكشف عن عدم الامتثال المصرفي، وتعد التقارير بحيادة دون ضغوط وترفع الى مجلس الإدارة لمعالجة عدم الامتثال وبعدها يتم ارسال التقارير الى البنك المركزي.
٣. وجود ضعف مراقبي الامتثال في المصارف العراقية من الجانب القانوني والامام بالقوانين والتعليمات مما يؤثر على استقلالية مراقب الامتثال بالتالي يؤثر على عمل مراقبي الامتثال.
٤. أكد التحليل الاحصائي لعينة الدراسة على أهمية دور استقلالية مراقب الامتثال في الاعمال المصرفية العراقية.
٥. تعد التقارير من قبل مراقبي الامتثال الخاصة بعدم امتثال المصرف بحيادية دون تدخل او ضغوط خارجية على مراقبي الامتثال.

والتوصيات

١. دعم استقلالية وظيفة مراقب الامتثال بإيجاد نص قانوني يعطي القوة القانونية للعمل داخل المصرف بحرية أكثر، وان يكون ارتباطه مجلس الإدارة اداريا وفنياً.
٢. ضرورة تحويل مستحقات مراقبي الامتثال في المصارف الخاصة الى البنك المركزي العراقي، وفق تعاقد البنك المركزي والمصارف الخاصة سنوياً على مستحقات ومكافئات مراقبين الامتثال لتعزيز استقلالية مراقب الامتثال، ومنحهم امتيازات مالية عن باقي موظفين الأقسام الأخرى.
٣. ان يكون لدى مراقب الامتثال المؤهلات والخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي والمالي ولديه إلمام كافٍ بالقوانين والتعليمات والتشريعات المصرفية وان يتمتع بالصفات الشخصية والمهنية التي تمكنه من تنفيذ واجباتهم وبكفاءة عالية، وان يكون من ضمن الاختصاصات المالية ويفضل من حملة الشهادات العليا، ويكون حاصل على دورات ذات الاختصاص.
٤. أن تحديد دور مراقب الامتثال في المصرف هو مهم بالنسبة الى دراسة مدى تطبيق القوانين من قبل الأقسام في المصرف وتجنب الغرامات والمخاطر ولدعم الاستقلالية.

المصادر

- العامري، حوراء احمد سلمان، دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، غير منشور، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ص٧٠، ٢٠١٤.
- مؤسسة النقد العربي السعودي- أدارة التفتيش البنكي، دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة، المملكة العربية السعودية، ص١٤، ٢٠٠٨.
- نعيم، علي عبد العباس، الدور الرقابي لهيئات الرقابة المالية المستقلة دراسة مقارنة، دار الهاشمي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، ص٢٥، ٢٠١٦.
- الركابي، سماح حسين علي، ماهي مراقبة الامتثال في المصارف، دراسة مقارنة، جامعة اهل البيت عليهم السلام، كربلاء، ص٤٩٧، ٢٠١٧.
- Fiedler, Franz, the lima declaration of Guidelines on auditing precepts preamble, secretary General of INTOSAI, Vienna ,p٢-٨, ١٩٩٨.
- دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية لسنة ٢٠١٨ ص٥٠.
- Teek Tow, legal counse, I financial advisers' transaction platform, p٣, ٢٠٠٦.
- سلطة النقد الفلسطيني، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، الطبعة الأولى، ص٣٠، ٢٠١٤.
- Sloka biruta, Lagzdins Arnis, compliance program in LATVIAS banking sector: The Results of Asurvey, University of Latvia faculty of Economics and management, p٢٢٩, ٢٠١٢.
- البنك المركزي الأردني، تعليمات مراقب الامتثال رقم (٣٣) سنة٢٠٠٦، ص٤.
- الشمري، صادق راشد، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص٨١، ٢٠١٦.

- Terblanche, JR, (Legal risk and compliance risk in the banking industry in South Africa), p١١٦, ٢٠١٣.
- سلطة النقد الفلسطينية تعليمات رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ص٥٠.
- البرزنجي، محمود، وظيفة مراقبة الامتثال في المصارف التجارية، مجلة المصارف العراقية، ص٤٤، ٢٠١٥.
- Prosad Das, Gautam, SEVP, (guidelinesoninternal control & compliance in banks) Mutual Trust Bank, p٣٦, ٢٠١٦.
- سلمان، بسام موسى سلمان، الامتثال في المصارف ودورة في حمايتها، مجلة الدراسات مالية المصرفية، العدد الثالث، الاكاديمية العربية المصرفية، عمان، ص١٤، ٢٠١٣.
- الياور وسلطان، علي عصام، عبير رحمان، وظيفة مراقب الامتثال في المصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، ص٦١، ٢٠٢١.
- حشاد، نبيل، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، موسوعة بازل II الجزء الخامس، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص٣٨٠، ٢٠٠٧.
- Finnegan, Marie, the role of compliance officers in credit unions, bank ceannais an heirean central bank of Ireland, p١٣, ٢٠١٤.
- Miller, Geoffrey, The role of risk management and compliance in banking integration, NELLCO legal scholar ship Repositor new york University school of Law, p١٩, ٢٠١٤.
- Donna, Boehme, structuring the chief and compliance officer and compliance function for success, USA, p٢٤٠, ٢٠١٠.
- Bank szovetseg, compliance working group, the best practice for operating the compliance functice, p١٢, ٢٠١٧.
- تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ منشورة في جريدة الوقائع العراقية، ص٨٠، ٢٠١١.
- Principle ٨: Basel Committee on Banking Supervision, Compliance and thecompliance function banks ,٢٠٠٥.http://www.bis.org/publ/bcbs١١٣.pdf
- تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة٢٠٠٥، ص١١.
- البنك المركزي العراقي اللائحة التنظيمية رقم (٢) المبدأ الخامس عشر من مبادى الاساسية للرقابة الفعالة الصادرة من لجنة بازل ومعايير تطبيقه المتعلقة بمكافحة غسل الاموال لسنة ٢٠٠٧، ص٣.
- سلطان، عبير رحمان، دور مراقب الامتثال في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير، غير منشور، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ص٣٢، ٢٠٢٠.
- العامري، مصدر سابق ص٨٠، ٢٠١٧.
- الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص٢٣٢، ٢٠٠٨.
- الياور وسلطان، مصدر سابق، ص١٧١، ٢٠٢١.
- سلطان، مصدر سابق، ص٣٦، ٢٠٢٠.
- الياور وسلطان، مصدر سابق، ص١٧٢، ٢٠٢١.

- نفس المصدر السابق.
- هزام، عدي عبد، دور مراقب الامتثال المصرفي في ضمان الائتمان النقدي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية\ تخصص مصارف، جامعة بغداد، العراق، ص٤٤، ٢٠٢١.
- كطان، يوسف كاظم، **دور مراقب الامتثال المصرفي في مكافحة غسل الأموال العراق انموذجاً**، رسالة غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، ص١٣، ٢٠٢٠.
- الشمري، مصدر سابق، ص٨١-٨٢، ٢٠١٦.
- كطان، مصدر سابق، ص١٤، ٢٠٢٠.
- نفس المصدر السابق.
- Agarwal, J. D., Agarwal, Aman. "International Money Laundering in the Banking Sector", Finance India, p٧٧٥, ٢٠٠٥.
- كطان، مصدر سابق، ص٢٠٢٠،٣١.
- العبودي، احمد كاظم وحيد، **تداعيات الاقتصاد الرقمي على غسيل الأموال في الاقتصاد العراقي للمدة ما بعد ٢٠٠٣**، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، ص٣٩، ٢٠٢١.
- الياور، علي عصام محمد علي، **دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وفقا لمبادئ لجنة بازل وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية**، رسالة ماجستير، غير منشور، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، ص٥١، ٢٠١١.
- غفوري، ساجدة، **دور التدقيق الداخلي في الحد من جرائم غسل الأموال بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، هيئة الأمناء، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، غير منشور، بغداد، العراق، ص٣٥، ٢٠١٥.
- كطان، مصدر سابق، ص٣١، ٢٠٢٠.
- غفوري، مصدر سابق.
- سلمان، مصدر سابق، ص١٦، ٢٠١٣.
- Irfan, Syed, Guidelines on compliance risk management state bank of PAKISTAN, banking policy and regulations Departmwnt, p١٧-١٨, ٢٠١٧.
- الياور، مصدر سابق، ص٥١، ٢٠١١.
- البنك المركزي العراقي، **الضوابط الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بخصوص مكافحة غسل الأموال**، ص٢٦، ٢٠١٦.
- علي، بن قطيب، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، بنوك، مالية ومحاسبة، العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، غير منشور، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص٥٢، ٢٠١٧.
- كطان، مصدر سابق، ص٣٢، ٢٠٢٠.
- Mc Cathy, Anti-Money Laundering association of chartered certified account ants,p٢٩, ٢٠١١.
- الياور وسلطان، مصدر سابق، ص١٩٠، ٢٠٢١.